



(٤٦٤) (٤٨٧)

العدد السادس
والثلاثون

العوامل البشرية وأثرها على حركة التجارة في العراق في عصر السيطرة السلجوقية ٤٤٧ -

١٠٥٥ / ١١٩٣ م

م.د. هاني حكمان زيدان

جامعة الكوت الأهلية

hkmandhany@gmail.com

المستخلص:

خَلَفَت العوامل البشرية آثاراً كبيرةً في حركة التجارة في العراق في عصر السيطرة السلجوقية (٤٤٧ - ١٠٥٥ / ١١٩٣ م)، وعلى الرغم من أنها أحد الأسباب الرئيسية في ازدهار التجارة المحلية والدولية، فإنها من جانب آخر قد ساهمت في عرقلة وتدهور الحركة التجارية بسبب السياسات الحكومية التي رافقت السيطرة السلجوقية في فرض الضرائب المستحدثة (غير الشرعية)، وكذلك ظهور عدد من الخارجين عن القانون الذين استغلوا - في أحيان عديدة - ضعف الأمن لينفذوا خططهم في الإغارة على ممتلكات التجار ونهبها .

اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة. تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم العوامل البشرية وأثرها في ازدهار التجارة في العراق في عصر السيطرة السلجوقية. وخصّص المبحث الثاني للسياسات الحكومية وأثرها في حركة التجارة. ودرس المبحث الثالث الخارجين عن القانون وأثرهم في حركة التجارة. وجاءت الخاتمة لتسجّل أهم النتائج التي توصلنا إليها.

الكلمات المفتاحية: العوامل البشرية. الحركة التجارية. التجار. السلاجقة. المكوس. الضرائب. النهب.



Human Factors and their Impact on Trade in Iraq in the Seljuk Era (447-590
(AH / 1055-1193 AD

Asst.Dr. Lecturer Hani Hukman Zaidan
Al-Kut University College
hkmandhany@gmail.com

ABSTRACT

Human factors have had a significant impact on trade in Iraq in the Seljuk era (447-590 AH / 1055-1193 AD). Although it is one of the main reasons for the flourishing of domestic and international trade; yet it has contributed to the obstruction and deterioration of trade. This happens due to government policies that accompanied the Seljuk control of imposing modern (illegal) taxes, as well as the emergence of a number of outlaws who often exploited the weakness of security to carry out their plans of raiding and looting merchants' property.

The research includes an introduction, three sections and a conclusion. In the first section, the concept of human factors and their impact on the prosperity of trade in Iraq in the Seljuk era is discussed. The second section is devoted to government policies and their impact on trade. The third one examines the outlaws and their impact on trade movement. The conclusion is made to record the most important findings of the research.

Keywords: human factors, trade movement, traders, the Seljuks, excise, taxes and looting.



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين،
العوامل البشرية وأثرها في حركة التجارة في العراق في عصر السيطرة السلجوقية ٤٤٧ - ٥٩٠هـ/
١٠٥٥ - ١١٩٣م.

طالما شكّلت التجارة بمفهومها الواسع عاملاً مهمّاً وحيوياً أسهم في استقرار الدول والمجتمعات
من عدمه، وليس في ذلك استثناء تاريخي أو أيديولوجي، فعبّر تطوُّرها يمكن للبلاد أو النظام القائم
الحفاظ على ديمومة الاستقرار المجتمعي في حدوده الدنيا على أقلّ تقدير، ولذلك فإنّ تطوير التجارة
على الصعيدين الداخلي والخارجي عدّ من الأمور المهمة التي سعت أغلب السُلطات إلى تطويرها
والإفادة منها، وفي المقابل فإنّ جهود التطوير تلك غالباً ما واجهت العديد من العقبات الداخلية
والخارجية، ولعلّ في مقدمتها تلك التي يكون الإنسان وسلوكه طرفاً فيها، ولغرض الوقوف عند هذه
النقطة تحديداً وبيان معناها وأهميتها في التاريخ فإننا اخترنا دراستها في عصر السيطرة السلجوقية ()
٤٤٧ - ٥٩٠هـ / ١٠٥٥ - ١١٩٣ م) على قدر تعلق الأمر باختصاص بحثنا، وفي هذه الدراسة
حاولنا الوقوف على أهم الجهود التي بُذلت لغرض تطوير التجارة، وبيان أهم العقبات التي كانت
تحول دون تحقيقها، لاسيما تلك التي تعلّقت بتصرّفات بعض الأفراد والجماعات التي كان لها تأثير
مباشر على حركة التجارة والتجار في العراق في العصر السلجوقي، من فرض ضرائب غير رسمية
أو قطع للطرق أو التعدي على القوافل التجارية، إلى غيره من السلوكيات التي تعرّضنا لها في ثنايا
البحث.

مجلة العلوم الأساسية

للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

اعتمدنا في كتابة البحث على مصادر أساسية، وفي مقدمتها كتب التاريخ العام، وكتب التراجم،
واللغة، والمصادر التي اختصّت بالفقه الإسلامي، فضلاً عن المصادر البلدانية (الجغرافية
التاريخية)، كما تمّ الاعتماد على بعض المراجع الحديثة، وقد تمّ تثبيتها في قائمة خاصة في نهاية
البحث .

منهج البحث:

اتبعنا في الدراسة المنهج الوصفي التقليدي في التعامل مع الروايات الواردة مع الأخذ بنظر العناية
التسلسل الزمني للأحداث ووحدة الموضوع.

مشكلة البحث:



تقوم مشكلة البحث على دراسة وفهم أسباب سعي الحكومة في العراق لاتباع إجراءات عشوائية بمعزل عن دراسة الظروف العامة لتطبيقها وتقييم مدى نجاحها من عدمه، وهي الإجراءات التي تتبعها معظم الخلفاء والسلاطين السلاجقة فيما تعلق بجهود تطوير الحركة التجارية، والمعالجة لأهم العقبات التي كانت تحول دون ذلك، لا سيما ما تعلق منها بما يمكن تسميته " العامل البشري "

المبحث الأول: مفهوم العوامل البشرية وأثرها في ازدهار التجارة في العراق في عصر السيطرة السلجوقية.

العوامل البشرية بمفهومها الشامل: هي علم يختص بدراسة التفاعل ما بين الإنسان من جهة والعناصر الأخرى المحيطة به في مجال عمل معين من جهة ثانية، ويستخدم هذا العلم النظريات والمعلومات لتحسين وتطوير الأداء العام في هذا المجال من خلال الوصول إلى التوافق الأمثل ما بين الإنسان وباقي العناصر الأخرى المحيطة به (ويكيبيديا، ٢٠١٥، ص ٢). وللعوامل البشرية أهمية كبيرة في الحركة التجارية، وذلك أن الإنسان هو الذي يعطي لها قيمتها ويكسبها أهمية باعتباره المنتج والمستهلك معاً.

تعد التجارة من ضرورات الحياة الحضارية، وهي تزدهر وتنشط وتتوسع كلما ارتقت حياة الإنسان بتمدنه وتعدّد مطالب حياته اليومية، وقد شهدت الدولة العربية الإسلامية ازدهاراً في حركة التجارة في العراق رغم الاضطراب السياسي الذي عاشته الدولة والخلافة في كثير من سنوات السيطرة السلجوقية.

وقد أولى خلفاء بني العباس، والسلاطين السلاجقة اهتماماً كبيراً بحركة التجارة في أرجاء العالم الإسلامي الواقع تحت حكمهم، والعراق بصورة خاصة، ومنها قيامهم بحماية الطرق والقوافل التجارية بالمشرق الإسلامي والعراق من قطاع الطرق واللصوص، وبذلهم جهوداً كبيرة من أجل حفظ الأمن للتجار، وحرصوا على استمرار الحركة التجارية، مثال ذلك ما قام به ثاني سلاطين السلاجقة ألب أرسلان (٤٥٥-٤٦٥هـ/١٠٦٣-١٠٧٢م): وهو السلطان الكبير، الملك العادل، عضد الدولة أبو شجاع ألب أرسلان، محمد بن السلطان جغر بيك داود بن ميكائيل بن سلجوق بن نفاق بن سلجوق التركماني، الغزي. من ملوك الاسلام، خطب له على منابر العراق والعجم (الذهبي، ١٩٩٣، ج ١٨/ ص ٤١٥-٤١٦) بردع جنده عن أموال الرعية، ومنهم التجار، وقد بلغه أن واحداً من خواص مماليكه سلب أحد التجار إزاراً، فأمر بالقبض على ذلك المملوك وصلبه (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ٨/



ص ٣٩٤) . ومنها كذلك ما قام به ابنه السلطان ملكشاه بن ألب أرسلان (٤٦٥-٤٨٥هـ/١٠٧٢-١٠٩٢) ببناء منارة من حوافر الغزلان بظاهر الكوفة لإرشاد القوافل التجارية، وبنى مثلها في ما وراء النهروبياد به ما وراء نهر جيحون بخراسان ، فما كان في شرقيه يقال له بلاد الهياطلة، وفي الاسلام سموه ما وراء النهر، وما كان في غربيه فهو خراسان وولاية خوارزم ، وخوارزم ليست من خراسان إنما هي إقليم برأسه ، وما وراء النهر من أنزه الأقاليم وأخصبها وأكثرها خيراً، وأهلها يرجعون إلى رغبة في الخير والسخاء واستجابة لمن دعاهم إليه مع قلة غائلة وسماحة بما ملكت أيديهم مع شدة شوكة ومنعة ويأس(الحموي، د - ت، ج/٥ص/٤٥) ، وقد شاهد الرحالة ناصر خسرو في ختام رحلته في مياه الخليج بين البصرة وعبادان منارتين خشبيتين، تتكوّن كل واحدة من أربعة أعمدة من خشب الساج على هيئة المنجانيق وهي مربعة الشكل قاعدتها منسّعة وقمّته ضيقة ويرتفع عن سطح البحر أربعين ذراعاً وعلى قمّته حجارة وقرميد مقامه على عمد من خشب كأنها سقف، ومن فوقها أربعة عقود يقف بها الحرس، وبنائه في جهة ضحلة يضيق البحر عندها فإذا بلغت سفينة ارتطمت بالأرض، وفي الليل يشعلون سراجاً في زجاجة كي لا تُطفئهُ الرياح حتى يراه الملاحون من بعيد فيأخذوا حذرهم وينجون ، وليعرف قادة السفن التجارية والمراكب الاتجاه الصحيح لحركة الملاحية، وليروا قراصنة البحر فينقوهم عن طريق تبديل اتجاه حركة السفينة(خسرو، ١٩٤٥، ص ١٠٠).

فضلاً عن ذلك فقد نظّر السلطان ملكشاه بالشكاوى الخاصّة بالتجار، مثال ذلك أنّه قد شكى أحد تجّار الفواكه عند لقائه السلطان من أنّ ثلاثة غلمان قد سرقوا محاصيله، فأمرّ بالحال بالقبض على الجناة، فتمّ القبض عليهم، وأوقع بهم العقاب، وأحضّر المحاصيل للتاجر(ابن الجوزي، د - ت، ج/١٦ ص/٣٠٩) ، كما أصبحت الطرق التجارية في أيامه آمنة، ومنها أنّ القوافل التجارية كانت تسير من ما وراء النهر إلى أقصى الشام وليس معها خفير، ويسافر الواحد والاثنتان من غير خوف ولا رهب(ابن خلكان، ١٩٦٤، ج/٥ ص/٥٥).

وكان هناك بعض الحالات التي كان ينمّ فيها إبطال أو تقليل بعض الضرائب للتخفيف عن كاهل التجّار، وخاصّةً ذوي الدخل المحدود، ففي سنة ٤٧٩هـ / ١٠٨٦ أمر السلطان ملكشاه بإبطال أخذ الضرائب من سائر التجّار من جميع البضائع في العراق وخراسان، وحظر أخذ أي شيء منها في بلد من البلدان التجارية في مملكته(ابن القلانسي ، ١٩٠٨، ص ١١٨).

شهدت التجارة في العراق رواجاً كبيراً، حيث كانت مدن العراق عامرة بالأسواق الكثيرة (رايس، ١٩٦٨، ص ١٣٠) ، ومنها أسواق بغداد التي تعجّ بالنشاط التجاري، ممّا قاله الرحالة ابن جبیر



(ت ٦١٤هـ / ١٢١٧م) عنها: "إنها تشتمل من الخلق على بشرٍ لا يحصيهم إلا الله...". (ابن جبير، ١٩٦٨، ص ١٨٢ - ١٨٣). وقد وصف الرحالة ناصر خسرو - الذي قام برحلته بين سنتي (٤٣٧ - ٤٤٤هـ / ١٠٤٥ - ١٠٥٢م) - أسواق مدينة البصرة جنوب العراق بأنها: "من أحسن الأسواق في العالم" (خسرو، ١٩٤٥، ص ٩٩)، فضلاً عن مدينة الحلة التي اشتهرت بوجود مختلف أنواع البضائع في أسواقها (ابن جبير، ١٩٦٨، ص ١٦٩). وكذلك الحال بالنسبة إلى مدن شمال العراق ومنها تكريت، والموصل التي ازدهرت فيها التجارة بدرجة كبيرة، إذ كان بها أربعة أسواق أو أكثر للصنف الواحد من البضائع (ابن جبير، ١٩٦٨، ص ١٨٦ - ١٨٩). وكذلك الحال بالنسبة لمدينة واسط التي اشتهرت بكثرة الإنتاج الزراعي ووفرة الثروة الحيوانية مما أدى إلى تصدير الفائض من الإنتاج للمدن المجاورة، لا سيما في ظروف تعرض البلاد للكوارث الطبيعية والأزمات، فضلاً عن وجود سوقٍ خاصّةٍ بالصيدلة في هذه المدينة لبيع الأدوية (المعاضدي، ١٩٧٨، ص ١٨٦)، ولم يقتصر الحال على المدن بل تعدّاه إلى أن بعض القرى كانت لها أسواق تُضاهي أسواق المدن (أبو عزة، ١٩٦٩، ص ٢٣٦).

وفي مجال التجارة الدولية عمّل تجار العراق على نقل بضائع الهند بالسفن عبر الخليج العربي ومنها إلى شط العرب ودجلة إلى بغداد والموصل ومن هناك إلى بلاد الشام (حسنين، ١٩٥٩، ص ١٩٠)، وقد ازدهرت الحركة التجارية بين العراق والشام، إذ كانت السفن الكثيرة تجري في نهر الفرات، وتنقل البضائع الشرقية والمحلية من خلاله (ابن جبير، ١٩٦٨، ص ١٨٠).

أورد لنا ابن خلكان (ت ٦٨١هـ / ١٢٨٢م) رواية عن النشاط التجاري بين العراق وسواحل الخليج العربي، ومنها أن عدداً من تجار العراق اختصوا بالسفر إلى البحرين للحصول على اللؤلؤ من المغاصات هناك (ابن خلكان، ١٩٦٤، ج ٤/ ص ١٠٣).

ومن التسهيلات التي أُعدت للحركة التجارية في العراق في هذه الحقبة توفّر الخانات لنزول التجار والقوافل على طول الطريق من الخليج العربي جنوبي العراق وصولاً إلى دمشق، وقد نصح الرحالة ابن جبير معاصريه من الحجاج المغاربة أن يسلكوا هذا الطريق في سفرهم مفضلاً إياه عن الطريق المار بمصر عبر الصعيد فميناء عيذاب على بحر القلزم (البحر الأحمر) (ابن جبير، ١٩٦٨، ص ٥٨).

وكانت معظم طرق التجارة البرية داخل العراق تسيّر قرب ضفاف نهر دجلة والفرات لغرض التزوّد بالمياه عند الحاجة في حالة تعدد وجود آبار في الطرق الداخلية، إذ أن الطرق التجارية داخل



العراق كانت سهلةً ممّا جعل من بغداد أن تكونَ مركزاً تلتقي فيه الطرق الرئيسية التي تؤدي إلى مختلف أنحاء البلاد (الدوري ، ١٩٩٥ ، ص ١٦٦).

على الرغم من أنّ العوامل البشرية أحد الأسباب الرئيسية في ازدهار التجارة الداخلية والدولية في العراق في عصر السيطرة السلجوقية إلى جانب العوامل الطبيعية والجغرافية، فإنّها من جانبٍ آخر قد أثّرت بشكلٍ كبير في تدهور الحركة التجارية وعرقلتها بسبب السياسات الحكومية التي رافقت السيطرة السلجوقية ، وكذلك ظهور عددٍ من الخارجين عن القانون الذين استغلّوا في أحيان عديدة ضعف الأمن لينفذوا خططهم في الإغارة على ممتلكات التجار كما سنرى لاحقاً.

المبحث الثاني : السياسات الحكومية وأثرها في حركة التجارة.

تُعد السياسات الحكومية من العوامل البشرية المهمة التي أثّرت بشكل كبير إيجاباً وسلباً في حركة التجارة من خلال القوانين التي تفرضها بين حين وآخر، وحسب الظرف السياسي والاقتصادي التي تعيشه الحكومة.

ومن السياسات الحكومية التي فرضتها الخلافة العباسية والسلطنة السلجوقية هي: الضرائب ومنها الضرائب الشرعية وهي (عشور التجارة)، والعشور: هي مقدار الضريبة المفروضة على أموال أهل الذمّة المُعدّة للتجارة، والمنقولة من دار الحرب إلى دار السلام وبالعكس، وشملت كذلك أموال المسلمين المنقولة، وترجع هذه الضريبة إلى عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض). وقد حدّد مقدار الضريبة بربع العشر من المسلمين، ونصف العشر من أهل الذمّة ، والعشر من أهل الحرب عن كل ما كان مُعدّاً للتجارة، ويُشترط أن تبلغ مقدار الأموال مائتي درهم فصاعداً، وإن كان أقل من هذا المبلغ لم يُؤخذ منه شيئاً (ابن قدامة، ١٩٨٢ ، ج ٤/ ص ٣٦٦-٣٦٧). وتُستوفى ضريبة العشر من المسلم والذمي والحربي مرّة واحدة في السنة مهما تكرّرت التجارة، وإذا ازدادت الأموال يُؤخذ من الزيادة فقط ضريبة العشر لأنّها لم تُعشّر (ابن قيم الجوزية، ١٩٦١ ، ص ١٦١).

تُعد مدينة البصرة من أشهر المدن في العراق التي يُأخذ فيها ضريبة العشر على السفن التجارية طيلة حُكم الخلافة العباسية (المسعودي ، ١٩٧٣ ، ج ٤/ ص ٢٧٨) ، وخاصةً في عصر



السيطرة السلجوقية، وذلك باعتبارها مُلتقى للسفن التجارية القادمة للعراق والخارجة منه، ومن ثمَّ يُمكن اعتبار ضرائب عشور التجارة من أهم الموارد المالية الشرعية للدولة في تلك المدَّة. لم تكن الضرائب الشرعية في أحيانٍ كثيرةٍ وحدها كافية لتغطية نفقات الحكومة المتمثلة بالخلافة والسلطنة في عصر السيطرة السلجوقية (٤٤٧ - ٥٩٠ هـ / ١٠٥٥ - ١١٩٣ م) لذلك فرضت الدولة عدداً من الضرائب المستحدثة على ذوي المهن والتجار، ومنها المكوس التي أرهقت كاهل التجار على حساب زيادة مالية الدولة (فهد، ١٩٧٣، ص ٣٠٠).

والمكوس: هي الضرائب التي كانت تفرضها الحكومة على البضائع المنقولة من مكان إلى آخر براً ونهراً داخل العراق، أو على البضائع المستوردة من خارج العراق إلى داخله (فهد، ١٩٧٣، ص ٣٠٠). وقد تعدى مفهوم المكوس ليشمل كذلك البضائع الموجودة في الأسواق والمعروضة للبيع فيأخذ عليها مبلغاً معيناً (العزاوي، ١٩٥٩، ص ١٢). وتتقسم المكوس إلى قسمين، الأول ضريبة المواصير: والمأصر يعني المحبس أو الحاجز (الفيروز آبادي، ١٩٩٩، ج ١/ص ٣٦٤)، وهي الضريبة التي فرضتها الدولة على البضائع التي تُنقل براً أو نهراً فأنشأت لجبايتها دوراً للمكوس وخاصةً على ضفاف الأنهار بأن يُمد حبل أو سلسلة في سفينتين عند كل جانبٍ من جوانب النهر لمنع مرور المراكب حتى تُجبي منها الضرائب المقررة (الزبيدي، د - ت، ج ٣/ص ٥٤٤). والثاني مكس البيع: وهي ضرائب فرضتها الدولة على جميع البضائع الموجودة في الأسواق، ومنها أسواق الغنم، والخيول، والجمال، والسّمك، وغيرها (القرزاق، ١٩٧١، ص ١٣٤). ونظراً لما خلفته ضريبة مكس البيع من تدمر في صفوف التجار والباعة فقد ورد ذكرها في بعض قصائد الشعراء ومنهم الشاعر أعشى بني تغلب المتوفى سنة ٥٦٤ هـ / ١١٦٩ م بقوله (اليسوعي، ١٩٦٧، ص ١٢٨).

وفي كل ما يُباع أمرؤ مكس درهم	وفي كل أسواق العراق أتاوة
-------------------------------	---------------------------

وكانت المكوس في تلك المدَّة غير مستقرَّة، حيث كانت تُلغى وتُعاد، وذلك حسب حاجة الخلافة، والسلطنة السلجوقية التي سيطرت على زمام الأمور في العراق، وحسب الوضع العام للدولة، إلا أنَّ دور الخلافة العباسية في تلك المدَّة هو محاولة التخفيف عن كاهل التجار والباعة من خلال إلغاء المكوس. ففي سنة ٤٨٠ هـ / ١٠٨٧ م أصدر الخليفة المقتدي بأمر الله (٤٦٧ - ٤٨٧ هـ / ١٠٧٤ -



١٠٩٤م) وأمره بإلغاء المكوس والضرائب المستحدثة للتخفيف عن كاهل التجار، وكُتبت ألواح وألصقت على الجوامع بتحريم ذلك (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٦ / ص ٢٦٧).

وفي سنة ٤٩٧ هـ / ١١٠٣م قام الشحنة وهي وظيفة استحدثتها السلاجقة، يُعَيَّن مسؤولها من قبل السلطان مندوباً عنه في المدن التابعة لحكمه، ومهمة صاحبها الدفاع عن المدينة، والحفاظ على الأمن، ويقوم بجمع الضرائب والأموال، ويرأس الشرطة (باشا، ١٩٦٦، ج ٢ / ص ٦٢٣) ببغداد بفرض مبالغ مكس البيع على أصحاب المحال حددها بعد تدخّل النقباء، فأهلك ذلك التجار من ذوي الدخل القليل وأصحاب المهن، واضطر بعضهم إلى استجداء الناس لجمع المبلغ المفروض عليهم (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٨٤-٨٥).

وفي سنة ٥١٢ هـ / ١١١٨م استبدت شحنة بغداد منكبرس برأيه عند فرض الضريبة وأخذ يوغل في الظلم ضد الناس، وصادر أموال الباعة والتجار (ابن خلدون، ١٩٨٤، ج ٥ / ص ٥٤)، فاختمى أرباب الحرف والأموال، وانتقل جماعة من التجار إلى دار الخلافة خوفاً من مصادرة أموالهم (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ٩ / ص ١٧٧)، وأغلق أصحاب المهن أسواقهم (النويري، ١٩٤٢، ج ٧ / ص ٢٩٠)، واستغاث الناس، ونتيجة لذلك قام الخليفة المسترشد بالله (٥١٢ - ٥٢٩ هـ / ١١١٨ - ١١٣٤م): هو الفضل بن الخليفة المستظهر بالله الهاشمي العباسي البغدادي، ولد سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢م، وبويع بالخلافة بعد موت أبيه سنة ٥١٢ هـ / ١١١٨م (ابن الكازروني، ١٩٧٠، ص ٢١٩) بمنع مصادرة أموال الناس، وأمر أن لا يُؤخذ من الضرائب إلا الشرعية منها (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ٩ / ص ١٧٩). وقد تم قتل منكبرس على يد السلطان محمود سنة ٥١٣ هـ / ١١١٩م، وذلك لاستبداده بالأمر، وما فعله بالعراق من الظلم (ابن كثير، ١٩٧٧، ج ١٢ / ص ١٨٤).

وفي سنة ٥١٥ هـ / ١١٢١م أعيدت ضريبة المكوس والمواصير، وذلك من قبل أبو طالب السميرمي وهو كمال الملك أبو طالب علي بن أحمد السميرمي، وسميرم قرية بأصبهان، تولى ديوان (إشراف المملكة) وارتفعت منزلته فتولى الوزارة للسلطان محمود سنة ٥١٢ هـ / ١١١٨م (الذهبي، ١٩٩٣، ج ١٩ / ص ٤٣٢ - ٤٣٣) وزير السلطان محمود وهو أبو القاسم محمود بن محمد بن ملكشاه الملقب بـ (مغيث الدين) تولى السلطنة وهو صغير السن، واستمرت سلطنته اثنتي عشر سنة وتسعة أشهر وعشرين يوماً. توفي سنة ٥٢٥ هـ / ١١٣١م، وكان عمره نحو سبع وعشرين سنة (ابن خلكان، ١٩٦٤، ج ٥ / ص ١٨٢-١٨٣)، الذي اعترف بظلمه حيث قال: " لقد

سننت على أهل بغداد السنن الجائرة، فكل ظالم يتبع أفعالي... وقد استحييت من كثرة التعدي على الناس وظلمي من لا ناصر له" (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٢١٢)، وألزم التجار أن يرفعوا إلى السلطان محمود ثلثي ما يأخذونه من الدلالة لكل ما يباع، كما أنه فرض ضرائب أخرى لتوفير حاجات العساكر المقيمة في بغداد، وقد كثرت الشكايات للسلطان من قبل الباعة والتجار، وذلك للتخفيف عنهم (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ٩ / ص ٢١١)، وإزاء هذا التعدي على ممتلكات الناس وبالأخص طبقة التجار من قبل الوزير السميمري، قام عدد من المتذمرين سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م بعملية فدائية وقتلوه، رداً على جرائمه وظلمه (الصفدي، ٢٠٠٠، ج ٢٠ / ص ٨٩)، وما أن غادر السلطان محمود وقواته بغداد سنة ٥١٦هـ / ١١٢٢م حتى أمر الخليفة المسترشد بالله إلغاء المكوس والضرائب وما أُفِرَّ على الباعة (ابن خلدون، ١٩٨٤، ج ٥ / ص ٦٠).

وكانت المكوس كثيرةً وشديدةً في عهد السلطان مسعود وهو أبو الفتح مسعود بن محمد بن ملكشاه بن ألب أرسلان السلجوقي الملقب غياث الدين أحد السلاطين السلاجقة ولد سنة ٥٠٢هـ / ١١٠٤م، وتوفي سنة ٥٤٧هـ / ١١٥٢م (ابن خلكان، ١٩٦٤، ج ٥ / ص ٢٠٠-٢٠٢)، وقد ألحَّ في جباية الأموال من التجار ومن الخلافة، ففي سنة ٥٣١هـ / ١١٣٦م جاء وزيره أبو البركات بن مسلمة برسالة من السلطان إلى الخليفة المقتفي لأمر الله (٥٣٠ - ٥٥٥هـ / ١١٣٥ - ١١٦٠م) يطالبه بمائة ألف دينار من ماله، ومن الباعة والتجار، وأصحاب المهن، ونتيجةً لذلك ضجَّ الناس بالشكوى للخليفة المقتفي فبعث الأخير قائلاً: " ... من أي وجه نقيم لك هذا المال، وما بقي إلا أن نخرج من الدار ونسلمها، فإني عاهدت الله تعالى أن لا آخذ من المسلمين حبةً واحدةً ظلماً" (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٣٢٠). وما أن قرأ السلطان مسعود جواب الخليفة حتى تبين له شدة الأزمة المالية للخلافة والناس، فاضطر للتنازل عن ستين ألف دينار وطالب بأربعين، وأما أموال التجار والأهالي فأنكره السلطان ولم يكن بأمر منه، وإنما بتدبير من الوزير أبو البركات (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٣٢٠) الذي تجاوز حدود عمله في فرض الضرائب الثقيلة على الناس من دون الحصول على موافقة السلطان. وقد تم قتله سنة ٥٣٢هـ / ١١٣٧م على يد السلطان مسعود، وذلك لخروجه على صلاحياته (النويري، ١٩٤٢، ج ٧ / ص ٣٠).

ولكثرة المكوس المفروضة على التجار والباعة، فإنهم كثيراً ما يشكون حالهم راجين أن يعمل المقربون من السلطة على إلغائها، وبعضهم تكلم مع السلاطين مباشرة لرفعها، وهذا ما قام به الواعظ ابن العبادي وهو قطب الدين أبو منصور المظفر بن أردشير العبادي المروزي. ولد سنة



٤٩١ هـ / ١٠٩٧ م، وورد بغداد ولاقى قبولاً من الرعية والخليفة المقتفي لأمر الله ووعظ بالجامع والمدرسة النظامية. توفى سنة ٥٤٧ هـ / ١١٥٢ م (السبكي، ١٩٩٣، ج ٧ / ص ٢٩٩ - ٣٠٠) سنة ٥٤١ هـ / ١١٤٦ م عندما وعظ ببغداد، وكان السلطان مسعود حاضراً، وقد فرض على التجار وأصحاب المهن ضرائب ثقيلة، فوعظه مذكراً إياه ما جرى على المسلمين من نتائج ذلك بقوله: "يا سلطان العالم، أنت تهب في ليلة لمطرب بقدر هذا الذي يؤخذ من المسلمين، فأحسبني ذلك المطرب، وهبه لي، واجعله شكراً لله مما أنعم عليك" (السيوطي، ٢٠٠٥، ص ٣٥٠) فأجابهُ السلطان، وكتب بذلك سجلات ونودي بالبلد بإسقاط المكوس (الذهبي، ١٩٨٧، ج ٣٧ / ص ٦).

وفي سنة ٥٥٥ هـ / ١١٦٠ م ألغى الخليفة المستنجد بالله (٥٥٥ - ٥٦٦ هـ / ١١٦٠ - ١١٧٠ م) ضريبة المكوس الخاصة ببيع الخيل، والجمال، والغنم، والسمك، والمذبغة، في جميع أنحاء العراق بعد أن فرضوها السلاجقة على جميع أنواع المبيعات" (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٨ / ص ١٤١).

ومما سبق يمكن القول أن الخلافة العباسية حرصت - في أحيان كثيرة - على التصدي لأطماع السلاطين السلاجقة وأعاونهم، للتخفيف عن الأهالي، لا سيما الباعة والتجار من الضرائب والمكوس. وفضلاً عن موقف الخلافة في التصدي للسلاجقة وأطماعهم، فقد أدت الجباية المباشرة للضرائب والمكوس إلى خلق حالات من العنف والقسوة في بعض الأحيان، على الرغم من صدور الأوامر من الخلافة العباسية لمعاينة المسيئين من الجباة الذين وجد بعضهم في عملهم فرصة لكسب الثروة، ومثال ذلك ما حدث سنة ٥٣٠ هـ / ١١٣٥ م إذ بالغ ابن الهاروني - المسؤول عن جباية الضرائب - في فرض المكوس والمواصير وجمع أموالاً كثيرة، أخذ جزءاً كثيراً منها وخبأها له، وكان من نتيجة ذلك أن كثرت الشكاوى إلى الخليفة الراشد بالله (٥٢٩ - ٥٣٠ هـ / ١١٣٤ - ١١٣٥ م)، الذي أمر بمعاقبته، فألقي القبض عليه وقُتِل وصُلِبَ، وسُلم إلى المتضررين من سياسته فماتوا بجنته" (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٣٠٧). وقد ظهر لابن الهاروني بعد قتله من الأموال والمجوهرات الشيء الكثير، إذ إنَّها جُمعت عن طريق ابتزاز التجار وأصحاب المهن والأهالي من ذوي الدخل المحدود، لذلك قامت السلطة بمصادرتها (الذهبي، ١٩٨٧، ج ٣٦ / ص ٥٧).

كما إنَّ الغرامات من الضرائب قد وجدَّ فيها بعضُ جباة المكوس فرصة لهم لكسب الأموال واستقزاز أرباب المهن، حتى أنَّ التجار اشتكوا في سنة ٥٦٦ هـ / ١١٧٠ م إلى الخليفة المستضيء بأمر الله (٥٦٦ - ٥٧٥ هـ / ١١٧٠ - ١١٧٩ م) من المبالغة في فرض الضرائب عليهم، فأمر الخليفة بإزالتها والتتكيل بمن يسعى في تحصيلها (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٨ / ص ١٩١). وهذا يؤكد



حرص الخلافة العباسية على عدم التجاوز على ممتلكات الأهالي، ومنهم اصحاب المهن، سواء بفرض الغرامات أو استخدام القسوة عند الجباية.

المبحث الثالث : الخارجون عن القانون وأثرهم في حركة التجارة.

إنَّ للظروف السياسية والأمنية التي رافقت السيطرة السلجوقية على العراق دوراً كبيراً في الحركة التجارية ونشاط التُّجَّار، وذلك لإستفحال عدد من الخارجين عن القانون وانتهاز الفرصة لتحقيق مبتغاهم في عملية النهب للمحال التجارية وممتلكات التُّجَّار التي تَكَرَّرت كثيراً كُلمَّا ضَعُفَ الأمن وانتشرت الفوضى. ومثال ذلك ما شهدته أسواق التُّجَّار في مدينة البصرة سنة ٤٩٩ هـ / ١١٠٥ م من أعمال نهب لتردِّي أحوال الناس الاقتصادية على يد قبائل ربيعة والمنفق ومن انضمَّ إليهم من العرب وذلك لسوء الإدارة فيها وفقدان السلطة، فأحرقت أسواق التُّجَّار والدور وأسُيِّحت المدينة لأكثر من شهر وهاجر أهلها تاركين مدينتهم (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ٩/ ص ٩٥).

وفي سنة ٥٢٣ هـ / ١١٢٨ م شهدت مدينة الحلة عمليات سلب ونهب، وذلك أن ديبس بن صدقة بن علي بن مزيد صاحب الحلة دخلها وأخذها بالقوة، فقام بجمع الأموال من أصحاب المحلات التجارية، وفرض الضرائب الثقيلة عليها وعلى القرى التي سيطرَ عليها (اليافعي، ١٩٩٣، ج ٣/ ص ٢٢٩)، فاستمر ديبس في أعماله التخريبية إذ قصد البصرة ونهبها وأخذ أموالاً كثيرة، فقام السلطان محمود بإرسال عشرة آلاف فارس لمقاتلته، وذلك لما قام به من أعمال تخريبية، فلما علم ديبس هرب من البصرة إلى البرية (ابن كثير، ١٩٧٧، ج ١٢/ ص ٢٠٧).

وفي عهد حكم الخليفة المستنجد بالله (٥٥٥ - ٥٦٦ هـ / ١١٦٠ - ١١٧٠ م) قامت الخلافة بكسب القبائل ومنها خفاجة إذ خصَّصت لها رسوماً من الطعام والسمن مقابل حماية سواد مدينة الحلة والكوفة، وقد ساءت هذه العلاقة سنة ٥٥٦ هـ / ١١٦١ م حينها قامت خفاجة بنهب سواد الكوفة والحلة (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٨/ ص ١٤٨)، وذلك عندما طالبوا برسومهم من الطعام والتمور التي منعها عنهم الأمير قيصر صاحب الحلة وأرغش صاحب الكوفة بسبب عدم دفع خفاجة ضريبة العُشْر للخلافة، فساروا إليهم بعساكرهم فانسحبت خفاجة، وأرسلوا يعتذرون، وطالبوا بالصلح فلم يُوافقوا على طلبهم، فتجمَّعوا ولحق بهم الكثير من العرب وهاجموا العسكر، وقتلوا أعداداً كثيرة منهم وأسروا آخرين، وقُتلَ الأمير قيصر صاحب الحلة، وجُرح أرغش صاحب الكوفة، ومن نجا من العسكر مات عطشاً في البرية، فعندما وصل خبرهم إلى بغداد قام الوزير ابن هبيرة وهو أبو المظفر



يحيى بن محمد بن هبيرة. ولد سنة ٤٩٩هـ / ١١٠٥م. دخل بغداد في صباه وتلقى العلم بها وجالس العلماء، وولاه الخليفة المقتفي الوزارة سنة ٥٤٤هـ / ١١٤٩م ، وأقره المستجد بالوزارة إلى أن توفي سنة ٥٦٠هـ / ١١٦٤م (ابن كثير، ١٩٧٧، ج ١٢ / ص ٢٥٠-٢٥١) بتجهيز جيشاً وخرج في طلب بني خفاجة الذين هربوا إلى البر، وخاطبوا الوزير يعتذرون بأنهم قاموا بذلك نظراً لما أصابهم من ظلم (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ٩ / ص ٤٥١) ، وقد سألوا العفو فأجابهم الوزير (ابن كثير، ١٩٧٧، ج ١٢ / ص ٢٤٤).

وقد عاشت المدن والقرى القريبة من منازل قبيلة خفاجة في خوف من غاراتهم بسبب الأضرار التي لحقت في أرواح الناس وممتلكات التجار وأسواقهم، وقد وصف ذلك الرحالة ابن جبير عندما زار مدينة الكوفة سنة ٥٨٠هـ / ١١٨٤م التي تعرضت للخراب على أيديهم بقوله: "... وهي مدينة كبيرة ... قد استولى عليها الخراب على أكثرها فالغامر أكثر من العامر، ومن أسباب خرابها قبيلة خفاجة المجاورة لها" (ابن جبير، ١٩٦٨، ص ١٦٨).

وفي سنة ٥٨٨هـ / ١١٩٢م أغار بنو عامر على مدينة البصرة فخرج لملاقاتهم نائب مقطعها الأمير محمد بن إسماعيل فيمن معه من الجند، فتقاتلا إلى آخر النهار، ولما جن الليل دخل بنو عامر المدينة بعد أن ثلموا السور ، فقاتلهم الأهالي وقتلت أعداداً كثيرة من الطرفين، ونهب العرب الخانات الخاصة بالتجار وبعض دكاكين البصرة، ونتيجة لهذا الاعتداء اجتمع الأهالي ولبسوا السلاح وانضموا إلى أميرها ، وما أن حلّ اليوم التالي حتى قاتلهم أهل البصرة بما يمتلكونه من قوة ، وقد انتصر بنو عامر، ودخلوا المدينة ونهبوا أسواق الباعة والتجار وممتلكات الناس لمدة يومين بعد أن هرب أهلها خوفاً من القتل (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ١٠ / ص ٢١٤).

ومن الخارجين عن القانون العيارون : ومفردها (عيار) وتعني المجيء والذهاب في الأرض وكثرة التطواف، وتطلق عند العرب في المدح والذم، وهي حركة شعبية تتألف من باعة الأسواق والفقراء من المتمردين على المجتمع والدولة من عامة الناس، ثم انضم إليهم أفراد من مختلف فئات المجتمع، وكان غرضهم إعادة توزيع الثروة متخذة خطأً يتميز بالثورة على السلطة وأصحاب الأموال ولاسيما التجار منهم (الدوري، ١٩٧٨، ص ٧٢ - ٧٦) ، وقد أذاقوا التجار والممولين الرعب كلما ضغفت السلطة الحاكمة، وخاصةً في بغداد، وأخبارهم كثيرة التردد على صفحات كتب التاريخ العام. وتكاد أغلب حركات العيارين تقع في غرب بغداد، وذلك لنشاط الحركة التجارية ووجود التجار فيه (فهد، ١٩٦٧، ص ٣٠٧ - ٣٠٨) ، مثال ذلك ما حدث سنة ٤٩٧هـ / ١١٠٣م، إذ سيطر



العيارون على الجانب الغربي من بغداد ونهبوا كل ما وقع بأيديهم من ممتلكات الباعة وأرباب الحرف بعد أن عجز الشحنة عن ردعهم، فانسحبت الشرطة وتركت أهالي بغداد يستجدون شاكين سوء حالهم من أعمال النهب التي تعرّضوا لها، فقام الشحنة الذي لم يستطع الحد من أمر العيارين الأقوياء، بإلقاء القبض على الضعفاء منهم وحرق بيوتهم، ولم يسلم الأهالي إلا بعد تسلّم نقيب الهاشميين الأمر (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٨٤).

وفي سنة ٥١٤ هـ / ١١٢٠ م قام العيارون بالاستيلاء على المراكب التجارية القادمة من الموصل، كما هاجموا بيوت الأغنياء في محلة العتّابين ونهبوا ما فيها، ولم يكتفوا بذلك بل أخذوا ما وجدوا عند الباعة من الثّجار، ونتيجة لهذا الاعتداء على ممتلكات الناس أمر الخليفة المسترشد بالله بقتالهم، فلمّا علموا بذلك خرجوا هارين، وحاصروهم خمسة عشر يوماً فأظهر بعضهم التوبة، وخرجت مجموعة منهم لقطع الطريق فقتلهم أهل السواد ببليدة أوانا من نواحي دجيل ببغداد، وبعثوا رؤوسهم إلى بغداد (الذهبي، ١٩٨٧، ج ٣٥ / ص ٢٨١ - ٢٨٢).

وفي سنة ٥٣٠ هـ / ١١٣٥ م، استفحل نشاط العيارين وازدادت فاعليّتهم بشكلٍ واسع، وذلك عندما اشتدت الأزمة بين الخليفة الراشد والسلطان مسعود، حيث نتج عن ذلك فراغ أمني وسياسي في العاصمة، فاستغلّوا الموقف وهاجموا محلات الثّجار والبزازين وطالبوهم أن يدفعوا لهم الذهب، وهدّدوهم بالقتل إن لم يفعلوا ذلك، فقام شحنة بغداد بتعيين شحنة له في كل محلة من محال بغداد، وتتبع العيارين فتمّ القبض على اثنين منهم كانا يقومان بنهب أموال الناس في الطرقات فتمّ قتلها وصلبهما (أبو الفداء، د - ت، ج ٢ / ص ٢١٧)، جزاءً لفسادهما واعتدائهما على الناس.

وفي سنة ٥٣١ هـ / ١١٣٦ م عاد نشاط العيارين، وقاموا بسلب ثياب الناس في الليل، ونهبوا سفينة تجاريةً محمّلةً ببضائع كثيرة كانت معدة للذهاب إلى مدينة واسط، وفي السنة نفسها نهبوا أموالاً وممتلكات أحد الثّجار متحدّين بذلك السلطة، إذ أفهموا صاحبة الدار بقولهم: " لا تتهموا أحداً نحنُ الحماة بالموضع الفلاني" (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٣٢١-٣٢٤) فسمع الجيران ومضوا إلى الشحنة شاكين ما جرى على دار جيرانهم من نهب، فتتبع الشحنة العيارين وقبض على بعضهم فقتلهم وصلبهم على الجذوع بعد أن استردّ الأموال التي نهبوها (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٧ / ص ٣٢٤)، وكان من نتائج تكاتف الأهالي أن قُتلت وصلبت أعداد من العيارين المتجاوزين على ممتلكات وأرواح الناس.



وفي سنة ٥٣٢هـ / ١١٣٧م استعاد العيارون نشاطهم عندما استولى سلجوق شاه ابن السلطان محمد على بغداد وإسقاط خطبة السلطان مسعود، إذ استغل العيارون الموقف فنهبوا الأموال وقتلوا الرجال وكانوا يقصدون أصحاب الأموال علناً ويأخذون منهم ما يريدون ويحملون ما نهبوه على رؤوس الجمالين (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ٩/ ص ٣٠٤). مما أدى إلى تدمير الناس، ونتيجة لذلك قام الشحنة بتبّعهم فقتل منهم الكثير وجاء بأحد عشر عياراً فصلبوا في الأسواق (الذهبي، ١٩٨٧، ج ٣٦/ ص ٢٠٥).

وبدخول السلطان مسعود بغداد سنة ٥٣٦هـ / ١١٤١م حصل تعاون بين العيارين وبعض الأمراء السلاجقة، وكل قوم منهم احتموا بأمير، فأخذوا الأموال وظهروا مكشوفين وكثرت عمليات النهب لممتلكات الناس، حتى أنهم دخلوا يوماً على خان للتجار بسوق الثلاثاء في وضح النهار وطلبوا منهم الأموال وهددوهم بحرق الخان (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٨/ ص ١٧-١٨)، ونتيجة لذلك عزّل السلطان شحنة بغداد، وعين آخر بدلاً عنه، إلا أن هذا الإجراء لم يقض على المعتدين، لأن كل مجموعة منهم ارتبطت بأمير، فقد كان ابن وزير السلطان السلجوقي وأخ زوجة السلطان (ابن قاروت) يقاسم العيارين ما ينهبونه من الناس (ابن خلدون، ١٩٨٤، ج ٣/ ص ٦٣٥). ولما ازدادت عمليات النهب لبس الناس السلاح للدفاع عن حياتهم وممتلكاتهم بعد أن سمح السلطان مسعود للناس بتبّع العيارين (الذهبي، ١٩٨٧، ج ٣٦/ ص ٢٢٠).

وفي ظل الحماية التي هيئتها الشخصيتان (ابن وزير السلطان وأخو زوجته) استقل أمر العيارين حتى دخلت سنة ٥٣٨هـ / ١١٤٣م، حيث تضاعف فسادهم بدخول السلطان مسعود بغداد مرة أخرى، وكثّر نهبهم للناس والتجار في النهار، فاضطر الأهل إلى نقل ممتلكاتهم وأموالهم إلى دار الخلافة وباب المراتب: " وكان اللصوص يمشون بثياب التجار في النهار فلا يعرفهم الإنسان حتى يأخذوه ... فضاقت المعاش " (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٨/ ص ٣٠)، ونصبوا لهم عيوناً على الناس يطوفون خانات التجار، والصيارف، والجوهريين، ويأتوهم بأخبار من يبيع ويشترى، وبعد كل عملية نهب يجتمعون في بيوت شركائهم من الأمراء لاقتسام ما تم الاستيلاء عليه، وبعد أن علم الأهل أن الذي يحميهم ابن وزير السلطان وأخو زوجته، قام أرباب العمل من التجار، وبمساعدة الأهل بإغلاق باب الجامع، وكسروا منبر الخطيب، وخرجوا إلى الشوارع بعد إغلاق دكاكينهم والتقوا السلطان في الميدان شاكين فقدان أموالهم بسبب ضعف الأمن، فلم يجبهم (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٨/ ص ٣١).



مما سبق يمكن القول أنّ لهذه الأحداث السيئة أثراً كبيراً على الحركة التجارية، وذلك أنّ معظم المتضررين من عمليات السطو والنهب المتكررة على أهالي المحلات وأسواقهم، هم من طبقة التجّار، لا سيما بعد أن عجزت السلطة بالقضاء عليهم. فضلاً عن ذلك فقد تعرّضت الحركة التجارية للكثير من الأذى، وذلك لتعرّض أسواق الباعة وأصحاب المهن، والتجّار في المحلات السكنية للسلب والنهب، وذلك نتيجة الفتن التي عصفت بالبلاد من خلال الاقتتال بين أهالي المحلات.

ومن الأمثلة على ذلك ما جرى على محطّة الكرخ حيث أحرقت مرتين في شعبان من سنة ٤٦٥هـ / ١٠٧٣م الأولى: عندما ثارت الفتنة بين أهل الكرخ ومحطّة باب البصرة والقلّاتين حيث أحرقت دكاكين الصاغة وبعض الدكاكين الأخرى التابعة للتجّار، وأعيد حرق الكرخ للمرة الثانية في الشهر نفسه عندما هجم أهل المحال على الكرخ وأحرقوا فيها الشيء الكثير (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٦/ ص ١٤٥-١٤٦)، وتكرّر حرق الكرخ في السنة التالية ٤٦٦هـ / ١٠٧٤م من لدن الشحنة، بعد الفتنة التي وقعت بين أهل الكرخ والقلّاتين، ومن جملة الحرائق ممتلكات الباعة وأرباب المهن (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٦/ ص ١٥٧).

وفي سنة ٤٦٩هـ / ١٠٧٦م حدثت فتنة بين الحنابلة والأشعرية، بسبب ما قام به الفقيه القشيري أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم الشافعي عندما حاضر في المدرسة النظامية ببغداد، وفي محاضراته الأولى أخذ يذم الحنابلة ويتهمهم بالتجسيم (أي بخلع صفات الإنسان على الله)، وكثّر أتباعه، وبالمقابل قام خصومه الحنابلة وأتباعهم برمي أصحاب القشيري بالحجارة مما أدى إلى حدوث الفتنة (ابن كثير، ١٩٧٧، ج ١٢/ ص ١١٥)، ونهب سوق الثلاثاء، وسوق المدرسة النظامية، وقتل الحنابلة جماعة من أصحاب القشيري (الذهبي، ١٩٦٣، ج ٣/ ص ٢٧١). يمكن القول بناءً على ما سبق أنّ المتضرر الأكثر من الأهالي هم طبقة التجّار وأرباب المهن. وذلك لأنهم الطبقة المالكة لرؤوس الأموال والبضائع المهمة التي تدخل في حياة الناس اليومية، على الرغم من أنّ هذه الطبقة ليس لها يدٌ في الفتن التي اندلعت بين المحال السكنية. وفي سنة ٤٧٠هـ / ١٠٧٧م تجددت ببغداد الفتنة بين أهل سوق الثلاثاء وأهل سوق المدرسة النظامية، بسبب الاعتقاد، فنهب بعضهم بعضاً، وإزاء ذلك قام العميد والشحنة ومعهم الجند بضرب الناس، وقتلوا بالنشاب مجموعة منهم حتى انتهت الفتنة (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٦/ ص ١٩١).



ونُهبت محلّة نهر الدجاج التي تُعدّ أحد مراكز التُّجّار الشيعة في الفتنة التي حدثت سنة ٤٧٨هـ/١٠٨٥م بين أهل الكرخ وأهل باب البصرة (ابن الجوزي، د - ت، ج ١٦/ ص ٢٤١)، وتعرّضت محلّة الكرخ مركز التُّجّار الشيعة ودور الأغنياء إلى عمليات النهب من قبل أهالي محلّة باب البصرة في الفتنة التي جرت بينهما سنة ٤٨٦هـ/١٠٩٣م (الذهبي، ١٩٨٧، ج ٣٣/ ص ٣٢). وفي سنة ٥٧٣هـ/ ١١٧٨م اندلعت فتنة بين المسلمين وأهل الذمّة من اليهود ببليدة المدائن الغالب على أهلها التشييع على مذهب الإمامية، بسبب قيام مؤدّنٍ بالأذان قرب كنيسة لليهود فنالوا منه. وذهب المسلمون إلى ديوان الخلافة شاكين ما جرى عليهم من بعض اليهود، فلم يجدوا مساعدة من لدن الحكومة، حيث قام جماعة من العساكر بضربهم ومنعهم من الاستغاثة، فذهبوا مُستجدين بالعامّة، وعظّمت الفتنة، فقاموا بالهجوم على أسواق اليهود، ونهبوا دكاكينهم، كما نهبوا كنيساً لليهود الذي كان بدار البساسيري ونقضوا شبابيكها، وقطّعوا التوراة وأحرقوها، واختفى اليهود، ولم يهدأ العامة من المسلمين إلّا بعد أن تدخّل الخليفة المستضيء بأمر الله (٥٦٦ - ٥٧٥هـ/ ١١٧٠ - ١١٧٩م) وقام بمعاقبة يهود المدائن، وأمر بنقض الكنيس وجعل منه مسجداً، فهدأت الفتنة (ابن الأثير، ٢٠٠٦، ج ١٠/ ص ٨٩).

من خلال الأحداث السابقة يمكن القول أنّ عمليات النهب التي تعرّضت لها المدن والقرى والمحال السكنية من قبل بعض القبائل البدوية، والعيّارين، واستغلال بعض العامّة ضعف الأمن عند حدوث الفتن بين أهالي المحال، من شأنه أن يُضعف الحركة التجارية، بسبب تضرّر التُّجّار، وذلك لتعرّض أسواقهم، وفي كل مرّة، للنهب والتخريب على يد الخارجين عن القانون.

الخاتمة

في ختام بحثنا المعنون: (العوامل البشرية وأثرها على حركة التجارة في العراق في عصر السيطرة السلجوقية ٤٤٧ - ٥٩٠ هـ / ١٠٥٥ - ١١٩٣ م). لابد من تسجيل أهم النتائج التي توصلنا إليها:

١- أدرك سلاطين آل سلجوق في العراق، بل ومعظم الأمراء في تلك الحقبة، الأهمية التي تُشكّلها التجارة في استقرار أنظمتهم وحركاتهم، كونها المصدر الرئيس للأموال، ولذلك سعوا جميعاً إلى الإفادة منها .

٢- تنوّعت الإفادة من التجارة بحسب " المفهوم الذاتي للتجارة " ، فهناك من سعى لتطويرها بوصفها ضرورة لاستقرار المجتمع ككل، وهناك من سعى لتطويرها بوصفها ضرورة لتطوير وتدعيم حركته أو جماعته.

٣- بناءً على ذلك الفهم، سعى الجميع إلى الإفادة منها بوسائل شرعية وأخرى غير شرعية كفرض المكوس، والمواصير وغيرها، فيما ذهب آخرون إلى الحصول عليها بطرق أكثر عنفاً كقطع الطرق ونهب الأسواق، والتعدّي على التّجار، وغيرها من الوسائل التي تعرّضنا لها في متن البحث.

٤- أسهمت النظرة القاصرة تلك لفائدة التجارة في التأثير سلباً عليها، لأنها أصبحت في نظر العديد مجرد أداة لجمع المال ولم يتم إيلائها أهمية بوصفها جزءاً من نشاط الدولة العام.

٥- أثّرت الإجراءات المضادة التي كانت تتخذها السلطات للحد من تأثير الفئات الخارجة عن القانون على النشاط التجاري ككل، لأنّها حدّت في بعض الأحيان من عملية تطورها.

٦- إنّ سعي عدد من السلاطين لتطوير التجارة عبر عقد الاتفاقيات مع أطراف أخرى، لم يحظَ باهتمام كبير، ولم تنجح تلك الجهات في الإفادة من عمليات التبادل التجاري التي كان من الممكن أن تترتب على تلك الاتفاقيات.

٧- إنّ الرؤية الاقتصادية القاصرة التي أظهرها السلاطين تجاه التجارة تركت آثاراً عميقة على طرق التجارة وأساليبها وأنواعها التي سادت في ذلك العصر .

٨- إنّ النظر إلى التجارة على أنّها نشاط فردي وليس جماعي، ومن مسؤولية الحكومة، لم يسهم في تطويرها، وتركها عرضة لجشع وطمع التّجار والمتحكمين بها، لا سيما في الأزمات ،



واكتفت الدولة بأخذ نصيبتها من تلك التجارة دون النظر لسلوكيات التّجار والجماعات المتحكّمة بها.

٩- كان لنهب وحرق الأسواق والمحال التجارية، وتعرض القوافل التجارية الى السلب والنهب وفرض الأتاوات عليها، وهجرة التّجار وأصحاب المهن، أثره في حصول الغلاء وارتفاع الاسعار.

١٠- وأخيراً فقد اتّضح أن السلوك البشري أو ما أسميناه العامل البشري من أهم العوامل التي أثّرت في التجارة في العراق في عصر السيطرة السلجوقية، ولا يزال يُؤثر حتى يومنا الحاضر في أي نشاط تجاري مهما صَغُرَ أو كَبُرَ، فكل الاجراءات والسياسات الحكومية مهما كانت كبيرة ومعقّدة، فإنها في النهاية تعكس رؤى وتصوّرات أفراد وجماعات رسمية وغير رسمية.



المصادر

- ١- ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الشيباني (٢٠٠٦) ، الكامل في التاريخ ، مراجعة وتصحيح محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢- باشا، محمود حسين (١٩٦٦) ، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية ، القاهرة.
- ٣- ابن جبير، أبي الحسن محمد بن أحمد الأندلسي (١٩٦٨) ، اعتبار الناسك في ذكر الآثار الكريمة والمناسك المعروفة باسم (رحلة ابن جبير) ، دار التراث ، بيروت.
- ٤- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (د - ت) ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، دراسة وتحقيق محمد ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥- حسنين، عبد النعيم محمد (١٩٥٩) ، سلاجقة إيران والعراق، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة.
- ٦- الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله (د - ت) ، معجم البلدان، دار الفكر بيروت.
- ٧- خسرو، ناصر (١٩٤٥) ، سفرنامه، ترجمة: يحيى الخشاب، مطبوعات معهد اللغات الشرقية في جامعة فؤاد الأول، القاهرة.
- ٨- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (١٩٨٤) ، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر المسمى بتاريخ ابن خلدون، دار القلم ، بيروت.
- ٩- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (١٩٦٤) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، مطبعة بولاق ، القاهرة.
- ١٠- الدوري، عبد العزيز (١٩٩٥) ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- ١١- (١٩٧٨) ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت.
- ١٢- (١٩٨٧) ، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت.
- ١٣- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (١٩٩٣) سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٤- (١٩٦٣) ، العبر في خير من غير، تحقيق د. صلاح المنجد، الكويت.
- ١٥- رايس، تامارا تالبوت (١٩٦٨) ، السلاجقة تاريخهم وحضارتهم، ترجمة: لطفي الخوري وإبراهيم الداوقوي، مراجعة عبد الحميد العلوجي، مطبعة الإرشاد ، بغداد.
- ١٦- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (د - ت) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، مجموعة من المحققين، دار الهداية ، ل. م.
- ١٧- السبكي، أبو نصر عبد الوهاب (١٩٩٣) ، طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار هجر للطباعة والنشر ، ل. م.
- ١٨- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٢٠٠٥) ، تاريخ الخلفاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت.



- ١٩- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (٢٠٠٠)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٢٠- العزاوي، عباس (١٩٥٩)، تاريخ الضرائب العراقية من صدر الإسلام إلى آخر العهد العثماني (١٢-٦٣٣هـ/١٣٣٥-١٩١٧م)، شركة التجارة والطباعة، بغداد.
- ٢١- أبو عزة، عبد الله محمد. (١٩٦٩)، الحضارة العربية في المشرق في عهد السلاجقة ٤٤٧ - ٥٦٧هـ / ١٠٥٥ - ١١٧١م أطروحة دكتوراه مقدمة إلى دائرة التاريخ في الجامعة الأمريكية في بيروت.
- ٢٢- أبو الفداء، الملك المؤيد إسماعيل بن محمد (د - ت)، المختصر في أخبار البشر، دار البحار للترجمة والتأليف، ل. م.
- ٢٣- فهد، بدري محمد (١٩٧٣)، تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير ٥٥٢ - ٦٥٦هـ / ١١٥٧ - ١٢٥٨م، مطبعة الأرشاد، بغداد.
- ٢٤- (١٩٦٧)، العامة ببغداد في القرن الخامس الهجري، مطبعة الأرشاد، بغداد.
- ٢٥- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (١٩٩٩)، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٦- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي (١٩٨٢)، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت.
- ٢٧- القزاز، محمد صالح داود (١٩٧١)، الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الأخير ٥١٢ - ٦٥٦هـ، النجف.
- ٢٨- ابن القلانسي، أبو يعلى حمزة بن أسد بن علي (١٩٠٨)، ذيل تاريخ دمشق، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت.
- ٢٩- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي (١٩٦١)، أحكام أهل الذمة، دمشق.
- ٣٠- ابن الكازروني: ظهر الدين بن علي بن محمد البغدادي (١٩٧٠)، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباسي، تحقيق: مصطفى جواد، بغداد.
- ٣١- ابن كثير، عماد الدين إسماعيل بن عمر (١٩٧٧)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت.
- ٣٢- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (١٩٧٣)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، باعثناء: شارل بلا، بيروت.
- ٣٣- المعاضدي، عبد القادر سلمان (١٩٧٨)، خطط مدينة واسط في العصر العباسي، مجلة سومر، مج ٣٤.
- ٣٤- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (١٩٤٢)، نهاية الأرب في فنون الأدب، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة.
- ٣٥- ويكيبيديا (٢٠١٥)، مفهوم العوامل البشرية، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (Internet).
- ٣٦- اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي (١٩٩٣)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.



٣٧- اليسوعي، لويس شيخو (١٩٦٧)، شعراء النصرانية بعد الإسلام، ق٢، دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

Sources

- 1- Ibn al-Athir, Abu al-Hasan Izz al-Din Ali ibn Muhammad al-Shaybani (2006), Al-Kamil fi al-Tarikh (The Complete History), revised and corrected by Muhammad Yusuf al-Daqqaq, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
- 2- Pasha, Mahmoud Hussein (1966), Al-Funun al-Islamiyya wa al-Wazaif 'ala al-Athar al-Islamiyya (Islamic Arts and Functions on Islamic Antiquities), Dar al-Nahda al-Arabiyya, Cairo.
- 3- Ibn Jubayr, Abu al-Hasan Muhammad ibn Ahmad al-Andalusi (1968), I'tibar al-Nasik fi Dhikr al-Athar al-Karima wa al-Manasik al-Ma'rufa bi-sam (Rihlat Ibn Jubayr), Dar al-Turath, Beirut.
- 4- Ibn al-Jawzi, Abu al-Faraj Abd al-Rahman ibn Ali (n.d.), Al-Muntazam fi Tarikh al-Muluk wa al-Umam (The Regular in the History of Kings and Nations), edited and studied by Muhammad and Mustafa Abd al-Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
- 5- Hasanein, Abd al-Na'im Muhammad (1959), Salajiqat Iran wa al-'Iraq (The Seljuks of Iran and Iraq), Maktabat al-Nahda al-Misriyya, Cairo.
- 6- Al-Hamawi, Shihab al-Din Yaqut ibn Abd Allah (n.d.), Mu'jam al-Buldan (Dictionary of Countries), Dar al-Fikr, Beirut.
- 7- Khosrow, Nasir (1945), Safarnama, translated by Yahya al-Khashab, Publications of the Institute of Oriental Languages at Fuad I University, Cairo.
- 8- Ibn Khaldun, Abd al-Rahman ibn Muhammad (1984), Al-Ibar wa Diwan al-Mubtada' wa al-Khabar fi Ayyam al-Arab wa al-Ajam wa al-Barbar wa man Asarahum min Dhawi al-Sultan al-Akbar al-Musamma Tarikh Ibn Khaldun, Dar al-Qalam, Beirut.
- 9- Ibn Khallikan, Shams al-Din Ahmad ibn Muhammad (1964), Wafayat al-A'yan wa Anba' Abna' al-Zaman, Bulaq Press, Cairo.
- 10- Al-Duri, Abd al-Aziz (1995), Tarikh al-Iraq al-Iqtisadi fi al-Qarn al-Rabi' al-Hijri, Center for Arab Unity Studies, Beirut.
- 11- (1978), Muqaddimah fi al-Tarikh al-Iqtisadi al-Arabi, Dar al-Tali'ah for Printing and Publishing, Beirut.
- 12- (1987), Tarikh al-Islam, edited by Omar Abd al-Salam Tadmur, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut.
- 13- Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad ibn Uthman (1993), Siyar A'lam al-Nubala', edited by Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad al-'Arqsusi, Al-Risalah Foundation, Beirut.
- 14- (1963), Al-Ibar fi Khabar man Ghabar, edited by Dr. Salah al-Munajjid, Kuwait.
- 15- Rice, Tamara Talbot (1968), The Seljuks: Their History and Civilization, translated by Lutfi al-Khoury and Ibrahim al-Daqqouqi, reviewed by Abd al-Hamid al-'Aluji, Al-Irshad Press, Baghdad.
- 16- Al-Zubaidi, Muhammad Murtada al-Husayni (n.d.), Taj al-'Arus min Jawahir al-Qamus, a group of editors, Dar al-Hidayah, n.p.
- 17- Al-Subki, Abu Nasr Abd al-Wahhab (1993), Tabaqat al-Shafi'iyyah al-Kubra, edited by Mahmud al-Tanahi and Abd al-Fattah al-Hilu, Dar Hajar for Printing and Publishing, n.p.



18. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman ibn Abi Bakr (2005), *Tarikh al-Khulafa* (History of the Caliphs), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
19. Al-Safadi, Salah al-Din Khalil ibn Aybak (2000), *Al-Wafi bi'l-Wafayat* (The Complete Book of Deaths), edited by Ahmad al-Arna'ut and Turki Mustafa, Dar Ihya' al-Turath, Beirut.
20. Al-Azzawi, Abbas (1959), *Tarikh al-Dari'ib al-Iraqiyya min Sadr al-Islam ila Akhir al-'Ahd al-'Uthmani* (12-633 AH/1335-1917 CE), Al-Tijara wa al-Tiba'a Company, Baghdad.
21. Abu 'Azza, Abdullah Muhammad (1969), *Al-Hadara al-'Arabiyya fi al-Mashriq fi 'Ahd al-Saljuq 447-567 AH/1055-1171 CE* (Arab Civilization in the Levant during the Seljuk Era 447-567 AH/1055-1171 CE), PhD dissertation submitted to the Department of History at the American University of Beirut.
22. Abu al-Fida, al-Malik al-Mu'ayyad Isma'il ibn Muhammad (n.d.), *Al-Mukhtasar fi Akhbar al-Bashar* (Abridged History of Mankind), Dar al-Bihar for Translation and Authorship, n.d.
23. Fahd, Badri Muhammad (1973), *History of Iraq in the Late Abbasid Era 552-656 AH/1157-1258 CE*, Al-Irshad Press, Baghdad.
24. (1967), *The Common People in Baghdad in the Fifth Century AH*, Al-Irshad Press, Baghdad.
25. Al-Fayruzabadi, Majd al-Din Muhammad ibn Ya'qub (1999), *Al-Qamus al-Muhit*, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut.
26. Ibn Qudama, Muwaffaq al-Din 'Abd Allah ibn Qudama al-Maqdisi (1982), *Al-Kafi fi Fiqh al-Imam Ahmad ibn Hanbal*, edited by Zuhair al-Shawish, Beirut.
27. Al-Qazzaz, Muhammad Salih Dawud (1971), *Political Life in Iraq in the Late Abbasid Era 512-656 AH*, Najaf.
28. Ibn al-Qalanisi, Abu Ya'la Hamza ibn Asad ibn Ali (1908), Supplement to the History of Damascus, Jesuit Fathers Press, Beirut.
29. Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad ibn Abi Bakr al-Dimashqi (1961), The Rulings Concerning the People of the Covenant, Damascus.
30. Ibn al-Kazruni, Zahir al-Din ibn Ali ibn Muhammad al-Baghdadi (1970), Abridged History from the Beginning of Time to the End of the Abbasid State, edited by Mustafa Jawad, Baghdad.
31. Ibn Kathir, Imad al-Din Ismail ibn Umar (1977), The Beginning and the End, Al-Ma'arif Library, Beirut.
32. Al-Mas'udi, Abu al-Hasan Ali ibn al-Husayn (1973), Meadows of Gold and Mines of Gems, edited by Charles Pellat, Beirut.
33. Al-Mu'adhidi, Abd al-Qadir Salman (1978), Plans of the City of Wasit in the Abbasid Era, Sumer Journal, Vol. 34.
34. Al-Nuwayri, Shihab al-Din Ahmad ibn Abd al-Wahhab (1942), Nihayat al-Arab fi Funun al-Adab (The Ultimate Goal in the Arts of Literature), Dar al-Nahda for Printing and Publishing, Cairo.
35. Wikipedia (2015), The Concept of Human Factors, an article published on the Internet.
36. Al-Yafi'i, Abu Muhammad Abdullah ibn As'ad ibn Ali (1993), Mir'at al-Jinan wa 'Ibrat al-Yaqzan fi Ma'rifat Hawadith al-Zaman (The Mirror of Paradise and the Lesson of the Vigilant in Knowing the Events of Time), Dar al-Kitab al-Islami, Cairo.

JOBS



مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد السادس والثلاثون

٢٠٢٦ م / ١٤٤٧ هـ

37- Al-Yasu'i, Louis Cheikho (1967), Shu'ara' al-Nasraniyya ba'd al-Islam (Christian Poets After Islam), Part 2, Dar al-Mashriq, Catholic Press, Beirut.



مجلة العلوم الأساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية